ترحيب واسع وارتياح كبير لقرار رئيس الجمهورية بتفويض نائبه بإجراء حوار لتنفيذ المبادرة الخليجية

البركاني: قرار الرئيس بتفويض نائبه بداية لإنهاء الأزمة لو وافقت المعارضة على الحوار

■،أوضح الأمين العام المساعد للشؤون السياسية للمؤتمر الشعبي العام أن قرار رئيس الجمهورية بتفويض نائبه بالحوار مع المعارضة لإيجاد آلية تنفيذية للمبادرة الخليجية يأتي في سياق قرار اللجنة العامة للمؤتمر ومحاولة من الرئيس إيجاد مخارج لتجاوز الأزمة السياسية التي تشهدها اليمن.

وقال سلطان البركاني: صدور المرسوم الرئاسي أو قرار رئيس الجمهورية يأتي في سياق قرار اللجنة العامة والتي أعلنت عنه في اجتماعها يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين ويأتي شيئاً طبيعياً ينسجم مع طبيعة المرحلة الحالية ومتطلبات الحوار وأن يفوض رئيس الجمهورية نائبه بإجراء الحوار مع المعارضة لتنفيذ المبادرة الخليجية أو لإعداد الآليات المناسبة لتنفيذ المبادرة الخليجية فهذا هو الشيء الطبيعي والرئيس علي عبدالله صالح في هذه الحالة حاول كعادته إيجاد البدائل والمخارج والسيناريوهات لتجاوز اليمنيين لهذه الأزمة وقدم التنازلات تلو التنازلات".

وأضاف البركاني: "أعتقد أننا اليوم أمام خيار الحوار من أجل الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية التي تفضي إلى إجراء انتخابات مبكرة نتوقع أن تكون خلال أربعة أشهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر.. ذلك متروك تحديده للزمن لأن النص في القرار أوجب أن يحدد الموعد من قبل المتحاورين".

وأكد أن قبول المعارضة الحوار وفقا لقرار الرئيس سيؤدي إلى تجاوز الأزمة: "وأنا أطمئن كل اليمنيين أننا إذا قبل الأخوة في المعارضة الاحتكام للعقل والمنطق والجلوس على طاولة المفاوضات وفقاً للقرار الرئاسي فإننا سنكون قد تجاوزنا الأزمة التي جرت ذيولها وأكلت الخضر واليابس على مدى ثمانية أشهر".

وأوضح الأمين العام المساعد للمؤتمر أن القرار يؤكد أن الرئيس قدم مصلحة الشعب على نفسه وحزبه :"رئيس الجمهورية أثر الشعب على نفسه وعلى حزبه وقال بالحرف الواحد إني انتخبت من الشعب ولا أقبل أن أسلم السلطة باتفاق سياسي ولكني على استعداد أن أمتثل لإرادة الناخبين وأسلمها لمن ينتخبه الشعب وأعود إلى أولئك الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم وأوصلوني إلى سدة الرئاسة فأنا سأعود إليهم لأغادر من خلال انتخابهم مرشح لرئاسة الجمهورية وفقاً لإرادة الناخبين".

وقال البركاني لقناة اليمن الفضائية: لايمكن ليمني بأن يقبل بأن رئيسه يكون وفقاً لاتفاقات سياسية ولكن كل اليمنيين في تقديري لديهم تقدير واحترام لخيار الديمقراطية ومن مصلحتهم ويؤمنون بأن الرئيس هو من ينتخبونه هم وليس من يختاره لهم الآخرون،".

وأبان البركاني أن قبول المؤتمر والمشترك للمبادرة الخليجية بالتزمين السابق لم يكن واقعياً وانه من خلال الآليات التي سيتم الاتفاق عليها سيتحدد تزمين جديد:" قبولنا جميعاً وتسليمنا بالمبادرة الخليجية بالنسبة للتزمين السابق كان مجافياً للواقع خاصة بعد أن أوضح الأخوة في المعارضة استحالة إجراء انتخابات خلال شهرين أيضاً فترة الثلاثين يوماً غير مجزية لذلك أصبح التزمين في المبادرة الخليجية السابقة ليس له أساس أو معنى وسيتم من خلال الآليات تحديد أزمنة جديدة لموضوع تشكيل حكومة ولموضوع إجراء الانتخابات المبكرة ولموضوع الشروع في عملية الانتخابات والانتقال بعد ذلك في مرحلة ثانية بعد انتخاب الرئيس ننتقل إلى مرحلة الحوارات حول القضايا الوطنية حول الانتخابات حول النظام السياسي حول القضية الجنوبية حول قضية الحوثيين حول كل الإشكاليات التي يجب أن نتفق عليها لشكل النظام السياسي وغيره من الأشكال".

وأكد الأمين العام المساعد للمؤتمر أن قرار الرئيس بتفويض نائبه يمثل بداية لإنهاء الأزمة : اعتقد أن صدور القرار الرئاسي هو بداية البداية لإنهاء هذه الأزمة التي كما أشرت استفحلت واستعصت والتي قدمنا فيها كل التنازلات في المؤتمر وقدم الرئيس علي عبدالله صالح تنازلات عديدة".

وعبر عن الشكر للأشقاء في دول الخليج قائلاً: "الشكر موصول الآن للأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي الذين لم يضيقوا ولم تضق صدورهم وقدموا المبادرة أولاً وظلوا حريصين على وحدة اليمن وأمنه واستقراره".

وأشار البركاني إلى الحاجة " إلى تطبيق المبادئ أو الأسس الخمسة التي حددتها المبادرة الخليجية والتي تتمثل في الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره والعمل على تلبية تطلعات الشعب اليمني في عملية التغيير السياسي والإصلاح وإزالة التوترات السياسية والأمنية من القضايا الرئيسية تشكيل حكومة وحدة وطنية من القضايا التي أشارت إليها المبادرة والتي ستكون محور الآليات التي سنبدأ العمل بها فوراً".

وشدد البركاني على ضرورة تحمل المؤتمر والمشترك لمسؤولياتهم تجاه اليمن بعد صدور قرار التفويض الرئاسي بقوله: "بعد صدور القرار لم يعد هناك حاجة لأن نقف فريقين وإنما نعمل كفريق واحد من أجل إعداد الآليات ثم الانتقال إلى تشكيل الحكومة الوطنية بشكل عاجل لإنقاذ البلد من أزماتها وواجب على الحكومة وعلى الحزب الحاكم والمعارضة أن يتحملوا مسئولياتهم بشكل كامل وسوي وأن لانضيع الأوقات لمجرد الرغبات أو لمجرد تفسيرات البعض كما تهوى نفسه وليس كما هو الواقع"..

وأضاف الأمين العام المساعد للمؤتمر :" أقول اليوم لكل اليمنيين بصدور القرار الرئاسي بتفويض النائب عبدربه منصور هادي بإدارة الحوار مع المعارضة بشأن الآليات الخاصة بتنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي نحن نضع أقدامنا على بداية الطريق وأنا أثق إنشاء الله بأننا سنصل إلى نهاية الطريق بشكل سريع لأن عندي انطباع بأن الحكم والمعارضة اليوم بدأوا يشعرون بما يعانيه الشارع وأزمات الشارع ومعاناته من احتياجاته فأزمة البلد استفحلت توقف التشغيل والمستوى المعيشي للمواطن انخفض بشكل كبير جرت علينا الأزمة مصائب كبيرة مثل حالات الكهرباء وحالات الغاز وحالات البترول وحالات كثيرة".

وتابع: المعارضة والحكم مسئولون مسئولية كاملة بأن يعملوا من خلال تشكيل سريع لحكومة الوحدة الوطنية وبذل أقصى ما بوسعهم ثم العمل سريعاً مع نائب الرئيس ومع فريق العمل الذي معه من أجل إعداد الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وفقاً لتفويض رئيس الجمهورية له والإعداد لانتخابات مبكرة بدءا بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات ثم تسليم أسماء اللجان إلى اللجنة العليا للانتخابات بحيث تستطيع أن تباشر مهامها بشكل سريع وينتقل الدور على الترشيحات عبر مجلس النواب ثم العودة إلى اللجنة العليا لاستكمال كافة إجراءات الترشيح ويوم الاقتراع سيكون يوماً مشهوداً هذا هو حقيقة القرار وصيغته وهو واضح وضوح الشمس لايقبل اللبس ولايقبل التفسير".

وأشاد البركاني في ختام تصريحه برئيس الجمهورية ونائبه قائلاً: "وهذا التفويض أعطي لشخص في موضع الثقة وموضع التقدير والإجلال والاحترام وبذل خلال الأشهر الماضية جهوداً مضنية وكبيرة للوصول بالبلاد إلى بر الأمان وفخامة الرئيس فيما يقدم من حرص على المصلحة الوطنية العليا ويؤثر الشعب اليمني على نفسه وعلى حزبه ذلك الرجل العظيم الرجل الكبير الرجل الذي يستحق منا كل التقدير والاحترام والثناء وندعو له بالشفاء العاجل والعودة السريعة والموفقة".

خيار الرفض

أحمد الصوفي

■،بعد إعلان القرار الجمهوري بتفويض نائب رئيس الجمهورية المناضل عبدربه منصور هادي بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية.. همست لمن بجواري أن المشترك سوف يرفض مبدأ التعاطي مع النائب.. ليس لآن المعارضة رهينة الخيارات العسكرية ولا بسبب أنها باتت تفكر بعقل رجل استولت عليه طموحات غير مشروعة ألهبت حماسته وجندت موارده لصناعة وهم الثورة الشبابية.. ليس الرفض من باب العناد والمماحكة أو لأن المعارضة لا تملك البرنامج السياسي لسيناريو الحل عن طريق الحوار.. والرفض لن يكون بسبب المرجعية الدستورية التي اعتمدها.. بل لسببين:

أولهما: أن فكرة تفويض النائب جاءت من أرضية التمادي في المكر السياسي بهدف نقل الصراع والشك والريبة إلى صفوف المؤتمر وتقديم نموذج للدهاء السياسي يؤدي إلى ما يمكن وصفه بجبل جليد بين النائب والأخ الرئيس إذا ما فشلت فكرة تقديم التفويض.. وهذه الأحبولة أخفقت وذرتها مفردات القرار كدقيق فوق شوك نثروه.

وثانيهما: أن المعارضة التي سعت إلى تدمير المؤسسات الدستورية وفرض الوفاق الوطني بديلاً للالتزام بالدستور والقانون وبالتالي طالما التفويض سيجرد الرئيس باعتباره أخر مصادر الشرعية الدستورية فإن التهام النائب تالياً سيكون على ذات أرضية الوفاق الذي أسس الحوار.. وقد جاء القرار محكما وواضحاً في مكوناته ومحدداته أنه يجمع بين المصلحة الوطنية العليا ويحقق تفويضاً دستورياً يتجاوز حاجة النائب لإدارة حوار بل مضى نحو مفردات مثل "الإجراءات " والاتفاق للتنفيذ.. ثم التوقيع ومنحته سلطة المتابعة.. وهي سلطات محكومة بإجراء انتخابات مبكرة يُتفق على موعدها.

إن التلازم بين مساحة الحرية والحركة داخل الدستور وضمن خارطة المهمات الوطنية اقتضتها المصلحة الوطنية العليا وحرص الرئيس على إيجاد مخارج تنتزع الذرائع وتفسد المؤامرات وتكشف للمجتمع اليمني والعالم حقيقة المعارضة التي لا تقبل فكرة العيش المشترك والخروج السلمي من الأزمة بما يحافظ على الوطن ويوطد استقراره.

علي سيف حسن: قرار التفويض كاف لتنفيذ المبادرة الخليجية

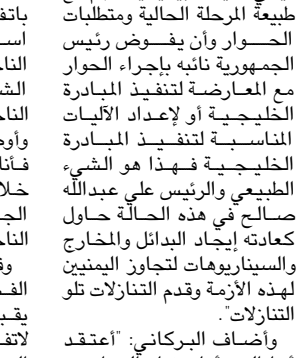

■ قال محلل يمني ان تفويض الرئيس علي عبدالله صالح لنائبه يكفي لتفعيل المبادرة الخليجية، وقال علي سيف حسن رئيس منتدى التنمية السياسية: "هذا كاف لضمان تنفيذ المبادرة الخليجية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة تحمي اليمن من الصراع المسلح والفتن.

غانم: قرار الرئيس بتفويض نائبه خطوة سياسية كبيرة لحل الأزمة التي تعصف باليمن

■،أكد رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة العامة في المؤتمر الشعبي العام عبدالله أحمد غانم أن صدور قرار رئيس الجمهورية بتفويض نائبه عبدربه منصور هادي بالحوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية يمثل خطوة سياسية كبيرة إلى الأمام من أجل حل الأزمة السياسية التي تعصف باليمن.

وقال غانم في تصريح لفضائية اليمن من العاصمة السعودية الرياض: يسرني في البداية أن أنقل لجماهير شعبنا اليمني الكريم تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي تتحسن صحته يوماً إثر يوم كما شاهدنا خلال الثلاث الأيام الماضية.

وأضاف: أما فيما يتعلق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١ م الذي صدر هذا اليوم فهو يتضمن خطوة سياسية كبيرة إلى الأمام من أجل حل الأزمة السياسية التي تعصف ببلادنا والتي طالت آثارها كل بيت ويعاني منها الناس جميعاً في مسكنهم في مأواهم في طرقهم في تموينهم ومن أجل راحة الناس ومن أجل إخراج البلاد من هذه الأزمة السياسية فإن الرئيس علي عبدالله صالح وإستناداً إلى نتائج اجتماعات اللجنة العامة التي تمت خلال الأسبوع الماضي فهو قد قرر إصدار هذا القرار بتفويض نائبه الأخ عبدربه منصور هادي بإجراء الاتصالات والحوار وفقاً للصلاحيات الدستورية اللازمة للوصول مع أحزاب اللقاء المشترك إلى آلية مزمنة لتنفيذ المبادرة الخليجية وهذا تقدير كبير للمبادرة الخليجية ولأصحاب هذه المبادرة التي لا يوجد غيرها كحل مناسب للأزمة اليمنية.

وأوضح غانم أن الحوار يفترض أن يؤدي إلى آلية لتنفيذ المبادرة الخليجية :"يفترض أن هذا الحوار يفضي إلى آلية تضمن تسلسل في الإجراءات المذكورة في المبادرة الخليجية مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية وإزالة أسباب التوتر السياسي والأمني ومن أجل أن نصل إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تضمن انتقالاً سلمياً وآمناً وديمقراطياً للسلطة في اليمن وبذلك تعود كلمة الفصل في هذا الأمر إلى الشعب نفسه الذي سيختار رئيسه الجديد والذي سيتسلم السلطة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ."

وأشار غانم وهو خبير في القانون ووزير سابق للشؤون القانونية إلى أن التفويض يعني أن الرئيس سيظل هو رئيساً لليمن حتى انتخاب رئيس جديد :"وذلك يعني بوضوح أن الرئيس علي عبدالله صالح سيظل الرئيس الشرعي للجمهورية اليمنية إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة هذه الانتخابات الرئاسية المبكرة يفترض أن تجرى في موعد يتفق عليه بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في الوقت الذي يرونه مناسباً سواء بالنسبة لجدول الناخبين الحالي أو إذا أحب الأخوة في المشترك وضع جدول ناخبين جديد، ورغم أننا نفضل الأخذ بجدول الناخبين الحالي.

وأكد رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر أن قرار الرئيس يجب أن يقابل بالترحاب والقبول من الجميع:" وفي كل الأحوال فإن هذا المخرج يفترض أن يجابه بالترحاب والقبول من الجميع لأنه يمثل آلية مناسبة لإنهاء الأزمة".

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي | مدير التحرير: ابراهيم المعلمي | نائب مدير التحرير: جمال فاضل علي الشرجي | سكرتيرا التحرير: سليمان عبدالجبار
يومية سياسية جامعة | تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر | الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
althawrah99@yahoo.com
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص.ب:1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 الاعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب التلفاكس: 400251
الضالع التلفاكس: 431372 أبين التلفاكس: 602096 عمران التلفاكس: 613388